

فرنسا: اقرت المحكمة العليا بالتهم الموجهة ضد شركة لافارج المتعددة الجنسيات لتواطؤها في جرائم ضد الإنسانية ارتكبها داعش.

7 أيلول 2021

باريس ، فرنسا - في حكم رائد صدر اليوم، وافقت المحكمة العليا الفرنسية على الاتهامات الصادرة بحق شركة الأسمنت الفرنسية ('Lafarge') Lafarge Holcim SA المتعددة الجنسيات كالتواطؤ في جرائم ضد الإنسانية وتمويل الاعمال الإرهابية التي ارتكبتها الدولة الإسلامية في العراق والشام ('داعش') ومجاميع مسلحة أخرى في سوريا.

تمثل هذه القضية المرة الأولى التي يتم فيها اتهام شركة فرنسية متعددة الجنسيات بالتواطؤ في جرائم ضد الإنسانية عن ارتكاب خروقات في مجال حقوق الإنسان في الخارج.

وبحسب الاتهامات الموجهة ، دفعت لافارج ملايين الدولارات لداعش والمجاميع المسلحة الأخرى وتاجرت بالمواد الخام معهم أيضاً أثناء تشغيلها لمصنع أسمنت على الحدود الشمالية لسوريا مع تركيا خلال الحرب الأهلية السورية. هذه الأعمال استمرت على الأقل حتى صيف عام 2014 ، حيث كانت لافارج على دراية تامة بجرائم داعش والجماعات المسلحة الأخرى المستمرة في سوريا والعراق.

في تشرين الثاني 2019 ، أكدت محكمة الاستئناف في باريس سلسلة من الاتهامات الجنائية الموجهة الى لافارج وبعض مديريها التنفيذيين وموظفيها السابقين بتمويل الإرهاب ، لكنها رفضت تهم التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية. وقد طعن الضحايا الايزيديون وكذلك لافارج ومتهمون آخرون في هذا الحكم.

اليوم ، فتحت المحكمة العليا الفرنسية الطريق أمام محاكمة جنائية من خلال تأييد تهم تمويل الإرهاب ورفض إبطال التهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

فيما يتعلق بتهمة تمويل الإرهاب ، فإن الحكم الصادر اليوم يؤكد على ما يلي:

"تمت دعوة لافارج والشركات التابعة لها للتفاوض مع داعش والجماعات الإرهابية الأخرى ولو بشكل غير مباشر من أجل الحفاظ على التدفقات اللوجستية"

كان هذا الدعم كافياً ليصنف كجريمة تمويل الإرهاب ، حيث أن الطبيعة الإجرامية لأنشطة داعش كانت معروفة لدى المتهمين.

فيما يتعلق بالتواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ، أشارت الدائرة الجنائية للمحكمة العليا إلى أن قضاة المحاكمة برهنوا كفاية على انه:

"أولاً ، مؤلت شركة لافارج عبر الشركات التابعة لها بعدة ملايين من الدولارات لأنشطة داعش ، وثانياً ، كانت لديها معرفة دقيقة بأفعال التنظيم ، والتي من المحتمل أن تشكل جرائم ضد الإنسانية"

وبالتالي ، يجب إعادة توجيه تهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية.

ستستأنف التحقيقات الآن من قبل قضاة التحقيق والمدعي العام في المساعدة المالية والمادية المزعومة التي قدمتها شركة لافارج إلى داعش والجماعات الإرهابية الأخرى في سوريا أثناء الحرب الأهلية.

علقت ناتيا نافروزوف مديرة المناصرة القانونية في يزدا رداً على الحكم بما يلي:

"هذا القرار غير مسبوق بالفعل وسيكون رسالة واضحة لكل من الشركات والضحايا: لا أحد فوق القانون وتطبق العدالة على جميع الأشخاص والجهات والشركات. أما بالنسبة للجنة ، يجب أن تواجه الشركات القضاء وأن تحاسب على الجرائم التي ارتكبتها. يسرت اعمال لافارج ضرراً لا يمكن تصوره ، بما في ذلك الاستعباد الجنسي والتعذيب ، الذي تسبب به داعش بحق مئات من الناجيات الايزيديات اللواتي تم الاتجار بهن واحتجازهن في سوريا ، على بعد بضعة كيلومترات فقط من مصنع الأسمنت. أقل ما يمكن أن تفعله لافارج الآن هو تحمل المسؤولية وتعويض الضحايا ."

علقت المحامية أمل كلوني, محامية الضحايا ويزدا بما يلي:

"يُعد حكم اليوم الصادر عن المحكمة العليا الفرنسية خطوة كبيرة إلى الأمام لضحايا الجرائم التي ارتكبتها داعش وللناجين الذين يكافحون لكي تأخذ العدالة مجراها في جميع أنحاء العالم. في حكم تاريخي ، أكدت المحكمة الفرنسية العليا أنه إذا كانت الشركات متواطئة في جرائم شنيعة ، فيجب عليها أن تواجه المحاكمة. على الشركات أن تأخذ في الاعتبار ما يلي: إذا كانت متواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان ، فسوف تتم محاسبتها ويحق للضحايا الحصول على تعويضات ".

علق راشيل ليندون ولوك فيدال ، المحامي الفرنسي لضحايا الإيزيديين ومنظمة يزدا:

"يعد هذا القرار إنجازاً بارزاً لأعلى هيئة قضائية في فرنسا وقضاة غرفة الجنايات الذين أكدوا من خلال التطبيق الصارم للقانون ، أنه لن يتم السماح بتقديم أي مساعدة من أي نوع للجماعات الإرهابية و مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية تحت حكم القانون الفرنسي. هذا القرار هو انتصار للأيزيديين وسكان آخرين اضطهدوا وتضرروا من داعش والجماعات الإرهابية التي كانت تنشط في سوريا. كما أنه انتصار للقانون الجنائي والعدالة الدولية ككل ".

كاثرين باور فيولاس هي المستشارة أمام المحكمة الفرنسية العليا ومحامية الضحايا الذين يمثلون أطرافاً مدنية في هذه القضية. ويمثل هؤلاء الضحايا كل من لوك فيدال وليفا موندون من سيجنا بارتنرز ، وأمل كلوني ، ونيكولاس أنجليت ، وإميلي جونين من دوتي ستريت تشامبرز ، وراشيل ليندون ، وماتيلد أوبلي من ليندون و روهان شابوت ، والبروفيسور باسكال بوفيز (كلية الحقوق في جامعة السوربون ، بانثيون).

ملاحظة للمحررين:

منظمة يزدا غير الحكومية تدعم الناجين وتوثق الجرائم التي ارتكبتها داعش منذ أكثر من سبع سنوات. ساعدت يزدا في التعرف على هويات الضحايا وتحديد مكان إقامتهم ودعمهم في الإجراءات الجنائية في ولايات قضائية متعددة حول العالم.

تُعرف المحكمة الفرنسية العليا باسم محكمة النقض (Cour de Cassation).

وفقاً للمادة 121-2 من القانون الجنائي الفرنسي ، يمكن تحميل الأشخاص الاعتباريين مسؤولية الجرائم المرتكبة على حسابهم من قبل أي من ممثليهم أو أجهزتهم.

في هذه المرحلة ، قامت المحكمة العليا بتقييم ما إذا كان هنالك "أدلة جادة أو مؤيدة" ضد لافارج وفقاً للمادة 80-1 من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسية ، مما يجعل من المحتمل أن يكونوا قد تورطوا في ارتكاب الجرائم المنسوبة إليهم ، بما في ذلك تمويل الإرهاب والتواطؤ في جرائم ضد الإنسانية وتعرض حياة الآخرين للخطر عمداً (وبالتحديد حياة موظفي لافارج السوريين) وكذلك المخالفات الجمركية.